

نظرية العلاقات الدولية

يتم تعريف علم العلاقات الدولية بطرق شتى لكي يشمل العلاقات الدبلوماسية-الاستراتيجية، والتعاملات عبر-الحدود، والمجتمع العالمي، والعولمة، وكل التفسيرات الثلاثة لها علاقة بإدارة الأنهار الدولية. وللأولين أهمية مباشرة بالنسبة للمخططين الذين يركزون على أحواض الأنهار بينما للثالث علاقة بأولئك الذين لهم وجهة نظر أوسع عن المياه في أشكال مثل محاصيل التصدير (الماء الافتراضي)، وبالطبع قراء هذا الكتاب.

نادت جماعة الفابين، التي تأسست في بريطانيا في 1884، بسياسة التغيير السياسي الحذر والتدريجي، وبالدولية الليبرالية التي كان يدعمها وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1913-1921. وقد برزت السياسة، التي تسمى الآن الطوباوية، بعد الحرب العالمية الثانية في محاولة لتفسير وتحاشي المزيد من مثل هذه المصائب. وقد روجت لأفكار النظم السياسية الديمقراطية، وتقرير المصير الوطني، والبنيات المؤسسية الدولية. وكان الافتراض الأساسي هو وجود تناغم بين المصالح الحقيقية. وبما أن التناغم كان غير مدرك أحياناً كما في الشعبية الابتدائية للحرب العظمى في 1914-1918، فقد كانت هناك ضرورة لبعض التفسير الحذر. وقد عزا الفابيون الشعبية الابتدائية للحرب إلى الجهل العام للشعوب بأفضل مصالحها وأعمالها العقلانية. وبنهاية الحرب، بعد المذابح التي لا معنى لها في معارك يبرس (Ypres) والسوم (Somme) وباشنديل (Passchendaele)، وقصائد ويلفرد أوبن (Wilfred Owen)، وسيجفريد ساسون (Siegfried Sassoon)، تبخرت الشعبية واتضح صدق منطق الفابين.

وقد تطورت هذه الأفكار لمدة عقد بعد الحرب العظمى حتى دمرها صعود دكتاتورين أقوياء في أوروبا (موسوليني في 1922، ستالين في 1928، وهتلر في 1933، وفرانكو في 1936) أفضى إلى الحرب العالمية الثانية. وقد تناقست مع الأفكار الطوباوية الواقعية المدرسة التي قادها كار- Carr (1939)، ومورغنتاو- Morgentau (1948)، والتي تقترح أن الدول تسعى وراء المصالح كما تحددها لغة القوة. وتشدد الواقعية على أن الدول هي الجهات المنتفذة الرئيسية في مجموعة تشمل كل من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. والشيء المضمن في هذه الفكرة يتلخص في أن للدول مصالح قومية محددة متميزة عن مصالح من يمسكون بالسلطة في أي وقت معين، وأن هذه المصالح تهمين على سلوك الدولة. وقد تطلب هذا التحليل، الذي كان يدعم سياسة القوة، بعض التعديل في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين عقب الدروس المستفادة من الحرب الباردة، وخاصة الأزمة الكوبية التي أخذت العالم إلى شفا الحرب النووية. وفي تحليلات ما بعد الأزمة، قررت الدول أنه لا يمكن لأي شيء أن يبرر الحرب.

وقد بينت حرب فيتنام أنه لا القوة الاقتصادية ولا العسكرية كانت كافية لضمان النصر في النزاع، ويدعم هذا الرأي القتال المستمر في العراق. وقد طور محللو العلاقات الدولية نظرية التعددية التي أقرت بأن المنظمات الأخرى- الشركات الدولية، وكالات الأمم المتحدة، والمجموعات الإقليمية مثل المجموعة الأوروبية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي-تنضم إلى الدول-الوطنية في شكل متنفذين بينما تنضم تعاملات الأعمال والتعاملات التجارية إلى العلاقات الدبلوماسية-الاستراتيجية في نص أوبرا العلاقات الدولية. وقد ميز كيوهين- Keohane وناي- Nye (1997) بين هذه التعددية والنظرية الواقعية على ثلاثة أسس. أولاً، إن قنوات المنفذ المتعدد سمحت للمحاورين البدلاء بالتفاعل في مختلف المنتديات. ثانياً، سوف يكون للقوة أهمية أقل. ثالثاً، لا توجد هرمية للقضايا. وتعترف النقطة الثانية بآليات القوة مثل عمليات الحصار الاقتصادي، والعقوبات التجارية. وتلغي النقطة الأخيرة التشديد على الأمن كأهم قضية بين الدول، وتقرباً من قضايا أخرى سوف تهيمن دورياً على العلاقات لفترة من الزمن.

وقد رفضت الواقعية، التي أعيد تعريفها فسميت الواقعية الجديدة (Walz, 1979)، التعددية على أساس أنها سطحية، وشددت على ضرورة الإقرار بأن النظام الأساسي فوضوي بدلاً من أن يكون هرمياً. وقد كان والزمهتماً في الغالب بالعلاقات الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وساق حجة عن أن توازن القوى هو الشيء المهم داخل النظام الفوضوي. وقد استخدم الاقتصاد الكلاسيكي لكي يؤكد أن الدول ينبغي أن تسلك سلوك المشتري والبائع في السوق الحر، أو تخرج من دائرة الأعمال التجارية. وتخلق الدول بنية العلاقات الدولية من تعاونها.

وتمثل رد الفعل الليبرالي في تكيف التعددية بشكل لصيق جداً مع نموذج الواقعية الجديدة بحيث أصبح التمييز بين الاثنين ممكناً بالكاد (Ashley, 1984). على الرغم من ذلك ميّز جريكو-Grieco (1988) بين الاعتقاد الليبرالي الجديد في أن الدول تقيم مكاسبها من التعاون بالتناسب مع الدول الأخرى. وقد أكد أن مسوحات الرأي العام تدعم الموقف الليبرالي الجديد، ولكن أولئك الذين يرون في نمو المؤسسات الدولية رغبة في المزيد من التعاون يرفضون تحليله.

ومنذ المناظرة المبكرة حول الرأي التعددي برزت نظرية النظام (Krasner, 1983)، التي يتم تعريفها على أساس أنها مجموعة من 'المبادئ، والمعايير، والقوانين، وإجراءات صنع القرار الضمنية أو الصريحة التي تلتقي حولها توقعات المتنفذين في مجال معين من العلاقات الدولية'. وقد قادت إلى تبني نظرية اللعبة كوسيلة لتفسير السبب في أن الأتانيين العقلانيين قد يتعاونون داخل نظام فوضوي، ولكنها رحبت ضمناً بالأفكار الطوباوية بتوضيح أهمية القوة المهيمنة (الحاكمة) لتأسيس إطار عملي (استقرار الهيمنة) للعبة.¹ وبدون القوة الإكراهية للمهيمن، فإن اهتمام ورغبة الكيانات في التعاون، وفق ما يرى هوبس-Hobbes (1679-1588) شيء مستحيل، أو، وفق ما يرى لوك-Locke (1702-1632)، يتم تحقيقهما فقط على المستويات شبه المثلى.² ويناقش براون (Brown) دور المهيمن، ويستنتج أنه ليس من الضروري بالنسبة إلى دولة أن تكون قوية بشكل خاص حتى تنجز الدور على الرغم من أن بعض القوة مطلوبة حتى تقبل الدول الأخرى قيادتها.

وتقوم ما تسمى بالمدسة الإنجليزية على مفهوم المجتمع الدولي (Dunne, 1995)، وتبني التركيز الواقعي على الدول كجهات متنفذة وحيدة. تشكل الدول مجتمعاً تحكم فيه معايير القانون الدولي والدبلوماسية تفاعلاتها، و(عادة) تضع قيوداً على أعمالها. وكان هذا يناسب بشكل مريح العالم كما كان قبل الحرب العظمى، والذي كان يحكمه إلى حد كبير الأوروبيون بقيمهم الثقافية المشتركة، ولكنه ينطوي على إشكالية في العالم الحديث الأكثر تنوعاً ثقافياً. ويقترح براون أن المفهوم الأوروبي للدولة-الوطنية تجذر في كل أنحاء العالم، ومن ثم قلل المشكلة إلى الحد الأدنى، ولكن مراقبي الصين وروسيا في الأزمنة الحاضرة قد يرفضون مثل هذا التفسير البسيط. ويقترح ناردين أن الدول المتنوعة تشكل طوعاً رابطة عملية غرضها الوحيد إجرائي بحيث تسمح للدول بالعيش 'في سلام وبعداة' إلى حد إقصاء الأغراض المحددة (Nardin, 1983). وحقبة أن المعايير مستمدة من عالم مركزه أوروبا، مع احترامي لبراون، لا علاقة لها بالأمر لأن الدول لا تسبغ امتيازاً على أي مفهوم واحد 'للخير'. وهذا التصريح ما كان ليصدر إلا من أوروبي: في ضوء ردود الفعل في السنوات القليلة الماضية على الأصولية الدينية وحق المنفذ إلى الطاقة النووية يمكن أن نؤكد أن المفاهيم الغربية 'للخير' لها بحكم الأمر الواقع امتياز على المفاهيم الأخرى. وقد أكد الفيلسوف الإيطالي غرامشي-Gramsci (1937-1891) على نحو مشابه أن السيطرة الثقافية، أي تبني العمال لمنظور الطبقة الحاكمة، تفسر غياب الثورة الماركسية الواسعة النطاق.

التطبيق

يستخدم الكثير من المؤلفين نظرية العلاقات الدولية لتحليل عملية إدارة المياه في الأنهار الدولية، والطبقات الصخرية المائية، وكثيراً ما يستخدمون مصطلح 'السياسة المائية'. وقد كتب واتربري-Waterbury (1979 و 2002) بشكل موسع عن النيل، وكتب شابمان وتومسون-Chapman and Thompson (1995) عن الغانج، وأهلسون-Ohlsson (1995) عن كل من هذين النهرين، وتيرتون-Turton (1997) عن الزامبيزي، وألن-Allan (2001) عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بين هؤلاء الكتاب، يفحص ألن فقط مشكلة التنبؤ بسلوك الدول بدلاً من تفسيره رجعيًا.

وبما أن نظرية العلاقات الدولية تتعامل مع الجنوب حيث يقع النيل والغانج-براهما-مغنا، النهران اللذان تغطيهما هذه الدراسة، فهي تركز غالباً على العلاقات البنيوية بين الشمال والجنوب.⁴ ويتركز تحليل المركز-الهامش (Biswas, 1997) والأساليب النقدية المشابهة لهذه العلاقات إلى حد كبير على الاعتمادية الاقتصادية. وتوحي مراجعة الأوراق التي قدمت في اجتماعات بين الدول المتشاطئة حول هذين النهرين بأن علاقات الجنوب-الجنوب يتم نقاشها وفق نظريات العلاقات الدولية التي تم استعراضها أعلاه بدلاً من أن يتم ذلك في سياق نموذج خاص بالجنوب. ويشير ألن-Allan (2001) إلى الاختلافات بين أنواع الإنشاء الداخلية والخارجية المتوازنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن هذه تنسب إلى الاختلافات في سرعة تبني 'التفكير الجديد' في إدارة موارد المياه (الغرباء يكونوا أكثر إطلاعاً) بدلاً من رأي منفصل عن العالم. وحتى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبدو أن 'الشريعة الغنية بالإشارات إلى استخدام الماء تلعب دوراً صغيراً في العلاقات حول موارد المياه الدولية'.⁵

وقد حلل واتربري-Waterbury (2002) بالتفصيل وبوضوح شديد 'محددات العمل الجماعي' للنيل بادئاً بسلسلة من الأسئلة حول طبيعة المشكلة، والكيفية التي تتصورها بها مختلف الدول. ويبدأ بالمقدمة المنطقية التي تلخص في أن 'التعاون في استخدام الموارد العابرة للحدود شيء مرغوب، وسوف يجنح نحو تعزيز رفاهية أكبر عدد من أولئك الذين يملكون المنفذ إلى المورد أو يعيشون منه'. ويحلل كرو و سنج-Crow and Singh (2000) أيضاً العلاقات الهندية مع نيبال وبنغلاديش على أساس المقدمة المنطقية التي تلخص في أن هناك مكاسب يمكن جنمها من التعاون المتعدد الأطراف في قضايا المياه. ولم يحس أي من هؤلاء الكتاب بالحاجة إلى توضيح أن هذه المكاسب المفترضة توجد بالفعل. وبمضي واتربري ليستنتج أن 'القضية الرئيسية في حوض النيل لا تلخص في أن بعض الدول المتشاطئة يمكن أن تستغل المصلحة العامة للتعاون، ولكنها تلخص بقدر كبير في أن عدداً من الدول المتشاطئة يرى القليل من القيمة في الصالح العام نفسه'. وفي التحليل التالي، يوضح واتربري أن هذه الدول المتشاطئة الأخيرة لها أسس جيدة للاعتقاد في أن هناك قيمة قليلة في التعاون، وبذلك يرجع صدى استنتاج روجر من قبل ثلاثين سنة فيما يتعلق بالتعاون الهندي-البنغلاديشي في الغانج-براهما-مغنا (Chaturvedi and Rogers, 1975).⁶ وإذا كانت هذه الدول المتشاطئة محقة-ويوحي الدليل الذي ضُمن في الفصل الثالث بأن هناك سبباً جيداً للاعتقاد في أنها كذلك-فإن واحدة من المقدمات المنطقية الأساسية للإدارة المتكاملة لموارد المياه يتم تقويضها، وكذلك افتراض أن الدول سوف تتبنى علاقة طوباوية مع الدول المتشاطئة الشريكة.

تفسير سلوك الدولة التاريخي

حاول ألن-Allen (2001) تحديد أي من المدارس الفكرية الرئيسية هذه توفر أعظم قوة تفسيرية لسلوك السياسة المائية الذي تمت ملاحظته، ويتم التوسع في عمله أدناه.

وبما أنه لا توجد أمثلة للسلوك الذي تفسره الطوباوية، كما تم تعريفها في الأصل، يبدو أن قبول استنتاجات نظرية العلاقات الدولية التي تلخص في أن الدول لا تتصرف بهذه الطريقة شيء آمن. ويمكن أيضاً أن يتخلص المرء من

التفسيرات المأخوذة من المدرسة الإنجليزية على الأقل فيما يتعلق بإدارة المياه بما أن مشاركة الدول في كل من النهيرين الواردين في هذه الدراسة شيء هادف- السيطرة على موارد المياه واستغلالها بتشديد البنيات.⁷

ويستخدم نظرية النظام كل من ارجل-Ergil (1991) وكباروجلو-Kibaroglu (1998) في تحليلهما لتضمين القضايا الكردية في السياسة المائية السورية-التركية. ويستخدم شاتورفيدي وروجرز (Chaturvedi and Rogers) نظرية اللعبة، وهي من خصائص نظرية النظام، في تحليلهما للصفقات في الغانج الأدنى، ويستخدمها واتربوري ووتنجتون-Whittington (1998) في تحليلهما للصفقات بين تشييد أثيوبيا لسدود صغيرة في المرتفعات ومشروع تنمية توشكا في مصر. وتحليل كرو لسلوك الهند في الأمم المتحدة في وقت استئناف بنغلاديش حول المياه يتسق مع نظرية النظام.⁸

ويستخدم واتربوري (1979)، ولوي-Lowi (1990، 1993)، وكرو (1995) النظرية الواقعية ويؤكدوا أن الدول تخلق 'الحقائق على الأرض' بتشديد بنيات كبرى للتخزين والتحويل مثل سد أتاتورك، وسد فاراكا، والسد العالي في أسوان، ومشروع توشكا. والاتفاقيات من النوع الذي وقعته بريطانيا فيما يتعلق بالنيل 'حقائق على الأرض' بالقوة نفسها كما يتبين لاحقاً في تحليل القانون الدولي. وفي داخل الهند يبدو أن العلاقات بين الولايات حول المياه تفسرها النظرية الواقعية، وهناك القليل من الأدلة على وجود التعاون الطوباوي في الأنهار مثل الغانج-براهما-بترا-مغنا التي تتشارك فيها العديد من الولايات الهندية.

وعملية ما يسمى 'بالمسار 2' (سلسلة من اجتماعات المنظمات غير الحكومية من الدول المتشاطئة) في الغانج (Adhikari et al., 2000)، وتضمين منتدى الإنشاء المدني في مبادرة حوض النيل مثالان للإنشاء في قنوات متعددة، وهو أحد خصائص نظرية النظام، والليبرالية الجديدة أيضاً.

وهكذا نجد أن كل من هاتين النظرتين عن العلاقات الدولية (الواقعية ونظرية النظام) يمكن تطبيقهما على النيل والغانج-براهما-بترا-مغنا، وهذا الوضع يتسق مع تحليل ألن للعلاقات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على الرغم من ذلك، تعتبر النتائج التي توصل إليها تحذيراً لكل شخص يبحث عن تفسيرات بما أنه يبين أنه على الرغم من أن سياسة الأمن (الواقعية) يمكن أن تستخدم في التفسير الارتجاعي لكل من ثلاثة مسارات لاستخدام موارد المياه في إسرائيل على مدى الفترة 1947-1999، فإنها لا يمكن أن تتنبأ بما سوف يحدث في المستقبل. وقد توصل آخرون (Waterbury, 1979; Shapland, 1997) إلى استنتاج مشابه.